

تقرير

هكذا كشف شريط حزب الله لفز «كارثة شبيطت»

بعد عشرين عاماً من الضابطة، أربم لجان تحقيق، وثلاث روايات متضاربة، صادق الجيش الإسرائيلي أخيراً على الحقيقة التي تهزّب منها طويلاً: «كارثة الشبيطت» في لبنان سببها كمين مخطّط له مسبقاً أعدّه حزب الله

محمد بدر

«أغنية الصفصاف» هو اسم العملية السرية التي كان من المفترض أن تنفذها وحدة «شبيطت 13» التابعة للجيش الإسرائيلي، ليل 5 أيلول 1997 قرب بلدة أنصارية الجنوبية، وكان هدفها زرع عبوات ناسفة ضد هدف تابع للمقاومة. تالفت القوة المنفذة من 16 جندياً. وخلال سيرها نحو الهدف وقعت في كمين فجر عبوات ضدها وأودى بحياة 12 جندياً. صنّفت إسرائيل الحادثة بـ«الكارثة»، لكن ملابساتها بقيت حتى أمس القريب لغزاً، وتحول إلى موضوع نزاع بين الأسلحة المختلفة للجيش الإسرائيلي، لا سيما سلاح البحرية وشعبة الاستخبارات. التحقيق الذي نشرته «يديعوت أحروروت» أمس يسلط الضوء على هذا النزاع ويسرد فصول الحيرة التي عاشتها لجان التحقيق التي تشكّلت تبعاً للبحث في السبب الحقيقي للفشل، خصوصاً بعد أن تبنت شعبة الاستخبارات العسكرية فرضية أن «الانفجار الأول، كما تُظهر الأفلام التي صورتها طائرة الاستطلاع التي واكبت العملية،

حصل داخل القوة، وعليه كان الاستنتاج الجازم بأنه لم يكن هناك أي تدخل للعدو (حزب الله) في الحادثة. وهكذا ولدت نظرية أن ما تعرضت له وحدة شبيطت كان نتيجة انفجار العبوات التي حملها أفرادها».

ورأى تحقيق يديعوت أنه في ضوء عدم إصرار القيادة العسكرية العليا على تحقيق عسكري مهني، بقيت كارثة شبيطت حالة ضابطة، وهو ما يثير سخط القائد السابق للوحدة، وزير الإسكان الحالي يوآف غالنت، الذي يعتبر ما حصل تشويهاً للحقيقة وخذاعاً مستمراً لأسر الجنود القتلى. ويجزم غالنت بأن الحقائق واضحة في حادثة أنصارية، وأن الإجابة عن أسئلتها حادة للغاية، وهي موجودة في الخلاصات التي عرضتها لجنة التحقيق الرابعة والأخيرة بشأنها عام 2010.

ويقدم غالنت روايته التي توصل إليها حول الحادثة بعد أن تحول إلى «لجنة تحقيق من رجل واحد»، فاطلع على كل المواد ذات الصلة. وبحسب هذه الرواية، فإن «خلال عملية جمع المعلومات الاستخباراتية» سمح لحزب الله بأن يدرك أن قوة من الكوماندو ستاتي إلى مكان محدد وفي وقت محدد، ما دفعه إلى نصب سلسلة من الكمائن، أحدها حيث مرّت القوة. وعندما «رأى هذا الكمين القوة، فجر عبوات 11 جندياً منها كانوا على وشك اجتياز الطريق بين قريتي أنصارية ولوبية. هذه العبوات التي انفجرت في الدقيقة 41 بعد منتصف الليل تسببت في العدد الأكبر من الإصابات. بقية القوة، المؤلفة من 5 جنود، كانت قد اجتازت الشارع، فالتفتت إلى الخلف وتلفت أوامر من قائد الوحدة بإطلاق النار على أي مصدر للنييران. لكن بعد 14 ثانية حصل انفجار ثانٍ قتل فيه قائد الوحدة. وبعد 3 دقائق و8 ثوان، تنفجر العبوة التي كان

يحملها الجندي إيتمار إلبا على ظهره. ويمكن أن يكون سبب انفجار العبوة تعرضها لكرات حديدية من الانفجارات السابقة أو ارتفاع درجة الحرارة نتيجة الحرائق». ويؤكد غالنت أنه رأى بأعينه، عندما حضر إلى مقر وحدة الشبيطت صبيحة الحادثة، التجهيزات المتضررة للجنود الذين كانوا في العملية وقد اخترقتها كرات معدنية. كذلك يشير إلى أن التقرير الطبي يؤكد وجود كرات كهذه في أجساد الجنود القتلى، في حين أن العبوات التي حملها الجنود لم يكن فيها كرات، الأمر الذي يتعارض مع رواية الاستخبارات العسكرية بعدم ضلوع حزب الله في الحادثة.

لجنة التحقيق الأولى أقرت بوجود «احتمال مرتفع» بأن تكون إصابات الجنود ناجمة عن عبوات معادية. وهو الاستنتاج الذي توصلت إليه لجنة التحقيق الثانية. لكن شعبة الاستخبارات العسكرية بقيت تجزم بأنه لم يكن هناك أي ضلوع لحزب الله في الانفجارات.

وظلت مسألة التسرب المعلوماتي حول العملية الموضوع الأساسي والأكثر حساسية في القضية. وناقشت 3 لجان تحقيق احتمال أن تكون المعلومات وصلت إلى حزب الله من خلال عميل، أو أن الحزب كان



أجهزة حزب الله
الاستخبارية كانت
تحصل على البث
التصويري للطائرات
الإسرائيلية



الشريط الذي
عرضه حزب الله كان
بمنايا «مسدس
يتصاعد منه
الدخان»
(رشيف)

يعترض بثّ الطائرات الإسرائيلية المسيّرة عن بُعد. وإثر تضارب آراء اللجان ورئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، بقيت استنتاجات اللجنة الأولى نافذة إلى أن عرض الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصرالله، يوم 6 آب 2010، شريطاً مصوراً قال إنه مأخوذ من تصوير طائرات إسرائيلية مسيّرة عن بُعد، شارحاً كيف كمنت قوة من المقاومة لوحدة شبيطت الإسرائيلية في أنصارية.

آنذاك، قرر رئيس الأركان، غابي أشكنازي، تشكيل لجنة تحقيق رابعة للتحقيق من صحة الشريط الذي عرضه نصرالله. واطلعت اللجنة على كل التسجيلات التي التقطتها الطائرات المسيّرة عن بُعد، وحللت الشريط الذي عرضه حزب الله. وبحسب استنتاجات اللجنة، فإن مقطعين من المقاطع التي عرضها نصرالله صوّرا في الوقت الحقيقي أثناء عملية إنقاذ الجنود الإسرائيليين في ساحة الحدث، ما يعني أن حزب الله كانت لديه متابعة مباشرة لكل ما يجري في منطقة العملية، خلافاً لما كانت تعتقده الاستخبارات الإسرائيلية سابقاً.

لكن أحد المقاطع غُذ الأهم، فكان بمنايا «مسدس يتصاعد منه الدخان»، أي دليلاً حسيّاً على اعتراض بثّ الطائرات الإسرائيلية المسيّرة عن بُعد، في وقت سابق على العملية. فهذا المقطع يتضمن جزءاً من تصوير قامت به طائرة إسرائيلية وبثته إلى المحطة الأرضية صباح 31 آب عام 1997، أي قبل أربعة أيام من العملية. ويشمل «مسحاً متواصلاً ومركزاً على نقطة الإبرار الخاصة التي ستأتي إليها القوة الإسرائيلية من البحر، وكذلك مسار عبورها البري، بما في ذلك منطقة انفجار العبوات». في ضوء ذلك اعتبرت اللجنة أنه «يمكن الافتراض أنه إذا كان الحزب وضع يده على هذا الشريط، فإنه وضع

يده أيضاً على نتائج 13 طلعة جوية تصويرية تفضّل مسار العبور المخطّط لجنود الشبيطت.

وبعد أن حددت اللجنة أن الشريط الذي عرضه حزب الله أصلي، تحول جهدها إلى فحص مصدر حصول الحزب عليه: عبر عميل، أو من خلال اعتراض السوريين

تقرير

اختراق الاتصالات: ماذا عن «أدلة» المحكمة الدولية؟

فراس الشوفي

أقدمت إسرائيل أول من أمس على القيام بعملية أمنية - إعلامية عبر اختراق شبكة الاتصالات اللبنانية أثناء إلقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله كلمته في ذكرى استشهاد القائد مصطفى بدر الدين. الأسلوب مكشوف، وهدفه التشكيك في صدقية نصرالله والمقاومة اللبنانية وهزّ صورتها أمام اللبنانيين، عبر إجراء اتصالات وإرسال رسائل نصية تظهر أنها تعود للعلاقات الإعلامية لحزب الله، وتبني على الكذبة التي أطلقها قناة «العربية» قبل أشهر، حول مسؤولية نصرالله والحزب عن استشهاد بدر الدين، وكان الأمر محاولة لطمس أدلة ما، تخض دوراً مفترضاً للقائد الجهادي في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ولأنه كان عتاة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، و«الكورال» اللبناني والعربي الذي يردّد التلقينات خلف المحكمة، أو حتى ساعدها في جمع «وقائع» أشبه بتلقينات، بهدف زج المقاومة في اغتيال الحريري، بينون كامل روايتهم في التحقيقات وفي الإعلام على ما قيل إنها أدلة جمعت من «داتا» الاتصالات اللبنانية، وشبكات اتصالات «ملونة»، تاتي الخطوة الإسرائيلية الأخيرة لتؤكد عمق انكشاف شبكة الاتصالات اللبنانية أمام الخروقات الإسرائيلية. فلا الخروقات البشرية في قطاع الاتصالات وشبكات العملاء التي أوقفت في السنوات الماضية، ولا أجهزة التنصت والمراقبة على شبكات الاتصال اللبنانية التي يكشفها الجيش والمقاومة أحياناً، دفعت «الكورال» المعني إلى التوقف ملياً عند



وزير الاتصالات:
اخترقت إسرائيل
الشبكة عبر تقنيات
عالية جداً



احتمال الخرق الإسرائيلي والتلاعب بداتا الاتصالات لتلقيق الأدلة واتهام المقاومة باغتيال الحريري، إن وجدت أدلة أصلاً. حتى إن ما كشفه حزب الله قبل أعوام، عن قيام المقاومة باختراق طائرة استطلاع إسرائيلية قامت بتصوير منطقة السان جورج

مراراً، وعرض نصرالله جزءاً من هذه التسجيلات أمام الجمهور، لم يدفع بأولئك المتمسكين برواية المحكمة الدولية إلى مراجعة اتهامهم، أو على الأقل لطرح الأسئلة، إن كان التراجع عن الاتهام مكلفاً، بعد سنوات من التحريض والاتهام وبناء العصبية المذهبية.

وكلام وزير الاتصالات جمال الجراح أمس، وبيان الوزارة وهيئة «أوجيرو» عن أن قام باختراق شبكة الاتصالات اللبنانية هو إسرائيل، و«عبر تقنيات عالية جداً»، بمثابة دليل إضافي على مشروعية التشكيك في ما يسمّى أدلة المحكمة الدولية. وهي حجة قويّة أخرى بين يدي رافضي اتهامات المحكمة التي تناقض مبدأ استفادة الفاعل من الجرم، للتأكيد على أن الأدلة الوحيدة التي بنت عليها المحكمة اتهاماتها

غير ذات قيمة أو صدقية، ما دامت إسرائيل تستطيع متى أرادت شنّ هجوم «سايبيراني» أو القيام باختراق على هذا المستوى لشبكة الاتصالات اللبنانية، كما حصل أمس. وإذا كانت التهدة السياسية بين حزب الله وتيار المستقبل (أو الخطوة الإسرائيلية المرحجة للجمع) قد دفعت وزارة الاتصالات إلى الإعلان عن خرق بهذا المستوى، فلماذا لم يخطر على بال أصحاب الرؤوس الحامية في المستقبل وغيره التفكير في احتمال الدخول الإسرائيلي سابقاً على خطّ اتهام حزب الله باغتيال الحريري وتلفيق أدلة تقنية، حين كان إبعاد الشبهة عن المقاومة ضرورة وطنية لمنع الانقسام في البلاد؟ أم أن المطلوب كان الاتهام، مع أدلة أو من دونها وإخراج العامل الإسرائيلي من المعادلة عن قصد أو من دون قصد؟